لحظة إعلان الثقة بالرشيدي

الحجرف والعفاسي أثناء الجلسة

نفى وصول استقالة رسمية لوكيل الوزارة مؤكداً رفضها في حال تقديمها

الحجرف : عرض الحالة المالية للدولة سيكون في نهاية دور الانعقاد الحالي

- نؤمن تماماً بقدرة وأهمية وجود خليفة حمادة وما أثير كان بمواقع التواصل الاجتماعي
- لدينا العديد من الملفات التي يقوم الوكيل حمادة بدوره فيها خصوصاً موضوع حساب العهد

الرشيدي يتلقى التهاني الاتيابية

جانب من الجلسة

- سيتم التمسك بالوكيل حمادة كمستشار بالوزارة بعد انتهاء مرسوم تعيينه إيمانا منا بكفاءته
- الحكومة لا مانع لديها من تشكيل طلب لجنة تحقيق في محاور استجواب وزير النفط

التصويت اظهرت عدم موافقة 34 نائبا وموافقة 11 نائبا من إجمالي الحضور وعددهم 45 نائبا.

وجاء إعلان الرئيس الغانم طلب طرح الثقة عقب انتهاء مجلس الأمة في تلك الجلسة من مناقشة الإستجواب الموجه من النائبين عمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بصفته والمكون من عشرة محاور.

المجلس يبدأ مناقشة طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية

كما بدأ المجلس مناقشة طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح تمهيدا للتصويت على هذا الطلب عقب الانتهاء من حديث نائبين مؤيدين للطلب ونائبين معارضين له.

4 نواب يتحدثون مناصفة مؤيدين ومعارضين لطلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون

وتحدث نائبا المجلس شعيب المويزري والحميدي السبيعي مؤيدين لطلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بينما تحدث النائبان الدكتور عودة الرويعي ويوسف القطامة معارضين للطلب في جلسة المجلس الخاصة اليوم الخميس.

وقال النائب المويزري الذي تحدث مؤيدا لطلب طرح الثقة « إن التجاوزات الموجودة في وزارة الشؤون موثقة ومثبتة في تقارير ديوان المحاسبة» ورأى أن الوزيرة الصبيح « لم تقم بمعالجة هذه التجاوزات».

وأضاف أن الوزيرة الصبيح قدم لها العديد من الاستجوابات « والكثير من قراراتها فردية دون أسس واضحة» لافتا إلى اتخاذها قرارات بحل عدد من مجالس إدارات الجمعيات الخيرية والمبرات.

وذكر أن « اختلافنا مع الوزيرة الصبيح بسبب عملها في الوزارة واستمرارها في إصدار قرارات في غير مصلحة الشعب الكويتي» مشيرا إلى قراراتها التي ساهمت « بوجود خلل في التركيبة السكانية» على حد قوله.

واستطرد أن الاستجواب وطلب طرح الثقة أمر مستحق مضيفا أن « الوزيرة الصبيح التي تم استجوابها عدة مرات لم تقم بدورها في معالجة المشاكل الموجودة في الجهات التابعة لها فهناك مخالفات مثبتة في تقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين».

من جانبه قال النائب الرويعي الذي تحدث معارضا لطلب طرح الثقة إن الاستجواب أداة دستورية إصلاحية لا شخصية مطالبا النواب بالمساهمة في معالجة الخلل لا الدافع في تقديم الاستجوابات دون مواءمة سياسية.

وأضاف الرويعي انه « من خلال متابعتنا لأداء الوزيرة الصبيح نرى أنها مجتهدة وتطبق القانون» لافتا إلى ضرورة العمل لمصلحة الناس من خلال إقرار القوانين.

وعن تقليص المساعدات الاجتماعية في وزارة (الشؤون) أفاد بأن الوزارة تنظم عمل جمع التبرعات والمساعدات مبينا أن أهل الكويت معروفون بمساعدة الغير سواء بالداخل أو الخارج.

ورفض تحويل الاستجواب من مادة دستورية إلى مادة شخصية « لأن مصلحة الكويت فوق كل اعتبار» مضيفا « ما يركز عليه النواب في هذا الاستجواب هو فقط قرار الوزيرة الصبيح بحل مجلس ادارة جمعية النقلين» داعيا نواب مجلس الامة إلى أن يحكموا ضمائرهم قبل التصويت على طلب طرح الثقة بالوزيرة الصبيح.

من ناحيته قال النائب السبيعي الذي تحدث مؤيدا لطلب طرح الثقة إن « الاستجواب ليس فيه نفس طائفي ومن تكلم في هذا الاسجواب عن قرار الوزيرة بحل مجلس إدارة جمعية النقلين الخيرية ويتجاهل باقي محاور الاستجواب هذا هو النفس الطائفي» مؤكدا أن « هذا الفرز الطائفي مرفوض».

وأكد السبيعي أن النواب الذين استجوبوا الوزيرة الصبيح في فترة سابقة لم يقدموا الاستجواب إلا بعد استنفذوا كل الأدوات الدستورية وتدرجوا فيها.

وأفاد بان بعض النواب المؤيدين للوزيرة لم يدافعوا عن قرارات الوزيرة ولم يفندوا المحاور الموجودة بالاستجواب... فقط دفاع عن شخص الوزيرة.

بدوره قال النائب يوسف القطامة الذي تحدث معارضا لطلب طرح الثقة « إن الاستجواب والممارسات التي تشوبه وصلت إلى مرحلة غير مقبولة كالتعصب القبلي والطائفي» محملا المسؤولية لنواب مجلس الامة « في تحول الاستجواب من أداة راقية إلى تعصب».

وأوضح القطامة « أن الاستجواب شخصاني إذ إنه بعد حل جمعية النقلين تم تقديم استجواب» مشيرا إلى أن «الوقوف مع هذا الاستجواب هو تدمير لقانون تعارض المصالح».

وبين أن على النواب أن يقفوا مع الحقائق والانتصار للحق لافتا إلى أن البعض « عمد إلى تحويل أجواء الاستجواب إلى شحن طائفي وقبلي».

المجلس يرفض طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون

أعلن رئيس مجلس مرزوق الغانم تجديد المجلس الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ورفض طلب طرح الثقة بها.

وقال الرئيس الغانم عقب الانتهاء من مناقشة طلب طرح الثقة بالوزيرة الصبيح إن نتيجة التصويت على هذا الطلب والتي تمت بالنداء بالاسم هي عدم موافقة 28 نائبا وموافقة 12 نائبا وامتناع 5 نواب من إجمالي الحضور وعددهم 45 نائبا.

وجاء إعلان الرئيس الغانم طلب طرح الثقة عقب انتهاء مجلس الأمة في تلك الجلسة من مناقشة الاستجواب الموجه من النائب صالح عاشور إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بصفتها والمكون من ثلاثة محاور. ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم جلسة المجلس الخاصة اليوم الخميس على أن يعقد المجلس جلسته العادية يوم الثلاثاء المقبل الموافق 15 مايو الجاري.

الوزيران الرشيدي والصبيح يعربان عن خالص شكرهما للنواب لتجديد الثقة بهما

وأعرب وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن شكره لمجلس الأمة الكويتي على تجديد الثقة به مؤكدا استمرار تعاونه مع جميع النواب.

وقال الرشيدي في كلمة له عقب الانتهاء من التصويت على طلب طرح الثقة به « أعاهد مجلس الأمة بأن أستمر بالتعاون مع جميع النواب وأن تجيب على جميع استفساراتهم وأسئلتهم بكل صدق وأمانة حتى تطمئن نفوسكم إلى أن القطاع النفطي يسير وفق آلية ومنهجية واضحة أساسها احترام القانون وحماية المال العام».

وأكد أنه سيكون بارا بقسمه الذي أداه أمام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ولمجلس الأمة.

من جانبها أعربت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتية هند الصبيح عن خالص شكرها لجميع اعضاء مجلس الأمة على كل ماقدموه في الاستجواب من ملاحظات أو اقتراحات مؤكدة أنه سيتم الاخذ بها بعين الاعتبار.

وقالت الصبيح في كلمة لها خلال جلسة مجلس الأمة الخاصة وعقب الانتهاء من التصويت على طلب طرح الثقة بها « أتمنى أن تستمر المسيرة الديمقراطية في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد».

ورفع رئيس المجلس مرزوق الغانم الجلسة إلى 15 مايو الجاري

الجراح والصالح أثناء الجلسة

حمد خشم

عسكر العنزي أثناء الجلسة